وقد اجرى عزو بسط العوض واستطرد المصنف تبعا لهم بذكر مسايل مزاسرعا الاعمال
بعوض فقال ولا عتاق قال الطلاق قيد اي فهو من جانب الملك معاوضة فيراعى فيه التغليب
ومن جانب المسترق معاوضة فيراعى فيه الغلبة فلو قال اعتق ولدك على الف واعتق
نفذ الاعتاق ولزم العوض المذكور وكان ذكر الولد من المسترق كاخلاع الاجنبي وكذا لو
قال اعتق عبدك على كذا فعل عتق وانه كما ينفذ العتق قطعا يلزمه العوض في الاصح لالتزامه
اياه والثاني لا يلزمه اذ لا فائدة في ذكر الا امكان نقل الملك في العبد بخلاف ام الولد وان قال
اعتقه عني على كذا فعل عتق الطالب وعليه العوض لتضمن ما ذكر البيع لتوقف العتق
على الملك فكانه قال بعنيه ملكا واعتقه عني وقد اجابه والاصح انه على ملكه عقب لفظ الاعتاق
من المجيب كقوله اعتقته عنك لانه الذي حصل به الملك ثم يعتق عليكم لتاخر العتق عن الملك وقيل
يحصل الملك والعتق معا عند تمام لفظ الاعتاق لحصولها به ثم اخذ المصنف في بيان من يلزمه العتق
عن الكفارة فقال ومن ملك عبدا او امة فاضلا عن كفاية نفسه وعياله نفقة وكسوة
ويسكن وانا لا بد منه لزمه العتق اي غلاف من لم يملك ما ذكر بوصف كون ملك عبدا او محتاجا
الخدمة لصغر او كبر او ضخامة مانعة من خدمة نفسه او منصب يابى ان يخدم نفسه فهو في حقه
كالمعدوم فلا فرق من هو من اوساط الناس وفيما يلزمه الاعتاق في الاصح لانه لا يلحقه بضرر والعبد الا لكفا
ضرر شديد وانما يلزمه نوع من مذلة وسكنوا عن نفقة الزوجة وما ذكر معه وجزم الاصح ان تقدر
بالعام الغالب والثاني تقدر بسنة لان الموئنات تتكرر فيها والصواب كما قاله في الروضة الثاني
ولا يحبس صعلوك راس مال لا يفضل دخلها من غلة الصعلوك وربح ماله التجارة عن
كفاية لتحصيل عبد يعتقه لحاجته اليها ولا يبيع مسكن وعبد يعتقه على الاصح لعسر مفارقة
المالوف ونقاسة ثمنها بان يجد ثمن المسكن مسكنا يليق به وعبدا يعتقه وثمن العبد عبدا يخدمه واما
يعتقه والثاني يجب بيعها لتحصيل عبد يعتقه ولا التفات الى مقاومة المالوف في ذكر احد اذا
لم يلفها فيجب بيعها لتحصيل عبد يعتقه جزما ولا يجب شراء غلام كان وجد عبدا لا يسعه
ماله لانه نادر قال وظاهر ان الاعتبار اليسار الذي يلزم به الاعتاق يوقت الاداء لتكفا
والثاني يوقت الوجوب لاوالثالث باي وقت كان من وقتي الوجوب والاداء والرابع باي
وقت كان من وقت الوجوب الى وقت الاداء والاخيران مخرجان فالمصنف وقت الاداء على
الاول ووقت الوجوب على الثاني وفي الوقتين على الثالث فرضه الصوم فان اعتق كان افرض
الاول والثالث وامر الثاني اجراء للترقي الى الرتبة العليا وقيل للتعين الصوم عليه
والموسر وقت الوجوب فرضه على الثاني وما بعد الاعتاق وان اعسر بعد ذلك والعبد الظاهر
لا يملك فلا يكفر بالاعتاق والاطعام لانه لا يملك شيئا تمكن غير السيد ولا تملك السيد
في الاظهر كما تقدم في البيع وعلى الثاني اذا ملكه طعام الكفارة فعجز جاز او عبد الكفارة

Copyright © King Saud University